

عزيز السيد جاسم

# الحقيقة الاشتراكية لحزب البعث العربي الاشتراكي



منشورات 1985 الطليعة

تعرض حزب البعث العربي الاشتراكي لفترة من الزمن الى سوء فهم كبير ، قد يكون مقصودا او غير مقصود ، من قبل بعض الاوساط اليسارية والتقدمية في ميدان تحديد هويته الايديولوجية والطبقية .

وبقدر ما تؤكد تلك الاوساط على الحقيقة القومية للحزب ، فانها تتجاهل الحقيقة الاشتراكية له ، مشيرة - بوهم وتوهم - الى طبيعته البورجوازية الصغيرة ( كذا ! )

وحيث ان الحقيقة الاشتراكية للحزب لا توهب له من خارجه بل هي ثابتة في صلب المجرى الموضوعي لنشاطه ودلالات الاحداث التاريخية التي يقودها ، فان النضال من اجل كشف ذلك يشكل امرا ضروريا للتثقيف الاشتراكي من جانب ، ولدحض الاوهام والتوهمات القائلة بالطبيعة البورجوازية الصغيرة للحزب من جانب آخر .

ان الوقائع ذاتها - سواء اكانت افكارا وانشطة فكرية متميزة ، او تطبيقات عملية - هي المرجع الاول والاخير لاستكناه طبيعة الحزب وأهدافه .

واستنادا الى ذلك ، نتناول الحقيقة الاشتراكية للحزب في الميدانين النظري والتطبيقي ،

على النحو الذي تتوضح فيه ، بقدر كاف ، السمات  
الاساسية لاشتراكية الحزب ، باعتبارها الاستجابة  
والحل المصيريين لمشكلات الامة العربية كمشكلات  
قومية - طبقية خطيرة .

### ١ - تمهيد قصير :

ان تجربة حزب البعث العربي الاشتراكي ،  
منذ التأسيس ، ينبغي ان تفهم بكليتها ، النظرية  
والتطبيقية ، والجدل التطوري لها . اذ ان تسلم  
الحزب للسلطة في اقطار معينة ولفترات زمنية معينة  
اعطى (ويعطي) للحزب ابتداء ميزة كبرى هي  
امتحان نظريته على محك التطبيق . بمعنى ان  
مبادئ وافكار الحزب لم تبق مسجلة كوثنائق  
وأدبيات هادفة للكسب السياسي والدعاية وتكوين  
رأي عام للحزب ، او قائمة في حدود العمل المناوئ  
للحكومات الرجعية والدكتاتورية ، والتي يظل  
( الحكم ) على جديتها وافاقها مؤجلا لانها لم تصل  
الى موقع الفعالية من مستوى السلطة ، بل هي  
مبادئ وافكار اكتسبت حق ( الحكم ) عليها من  
داخل الحزب وخارجه ، فور تسلم الحزب للسلطة  
ولعدة مرات .

ان الانتقال من مواقع النضال السري  
والاصطدامي الى مواقع تسلم السلطة ابان منذ

اللحظة الاولى عن مدى الصلة بين الاطار النظري للحزب وبين الممارسات والانشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية له .

ومن جانب ثان ، ان التفاعل بين افكار الحزب الاشتراكية وتطبيقاته قد اغنى الافكار والتطبيقات على حد سواء . فاصبح للحزب مسار جدلي متصاعد باتجاه تطوير حقيقته الاشتراكية ، وباتجاه ترسيخ النهج الاشتراكي للحزب . وان من فضائل الحزب الكبرى ، انه لم يدع ان حقيقته مكتملة ونهائية منذ ميلاده ، مثلما ادعت بذلك احزاب اشتراكية عديدة مما ينجم عنه التأكيد على واقعية تجربة الحزب ، تلك الواقعية التي كانت السبيل المشروع الوحيد على النطاق القومي ، لتكامل الطرح الاشتراكي وأغنائه ، ولتلافي الطوباوية الفكرية ، والدوغمائية الذاتية التي وقعت بها احزاب اشتراكية اخرى متوهمة انها اشتراكية مطلقة ، وسواها ليس اشتراكية .

ومن المفيد الاشارة هنا الى ان تجربة الحزب في مضمار تطوير النهج الاشتراكي . لم تكن تعني بأي حال من الاحوال « تجريبية » الحزب ، بل تعني ملائمة العلاقة العضوية بين ( الوحدة ) و ( الحرية ) و ( الاشتراكية ) وما تنطوي عليه من

معان تاريخية جمة ومصرية اساسا ، في مجالي النظرية والتطبيق ، وعلى صعيد القطر العربي الواحد ، او عدة اقطار وباتجاه شمول الامة العربية بالكامل بتطبيقات الحزب .

ان غنى وتعقد وصعوبة الواقع العربي ، فرضت وتفرض باستمرار تطويرات عديدة على النهج الاشتراكي . لان الاشتراكية ليست ( شيئا ) واحدا ونهائيا ، بل لابد ان تكتسب الشراء والتجدد من اجل ان تكون بمستوى ثراء الحياة نفسها .

ومن هنا فان الحقيقة الاشتراكية للحزب ، قائمة في صلب مبررات واهداف نشوء البعث العربي الاشتراكي ، و **أخذة** في التنامي والتصاعد والتعاظم على امتداد مراحل ومؤتمراته القومية الكبرى ، و **متجلية** في التطبيق في هذا القطر العربي او ذاك على مستوى الدولة والمجتمع . وبالتالي ، فان الحقيقة الاشتراكية لحزب البعث العربي الاشتراكي هي حقيقة حياة الحزب وتطوره ، وهي حقيقة تقررها وقائع تاريخية ثابتة باللموس .

## ٢ - القومية والاشتراكية :

في المؤتمر التأسيسي للحزب والمنعقد في ٦-١ نيسان ١٩٤٧ حدد الحزب طبيعته بأنه حزب قومي

اشتراكي . حيث ورد في المادة الرابعة من الدستور ما يلي : « حزب البعث العربي حزب اشتراكي يؤمن بأن الاشتراكية ضرورة منبثقة من صميم القومية العربية لأنها النظام الأمثل الذي يسمح للشعب العربي بتحقيق امكانياته . » كما ورد في المادة السادسة من دستور الحزب ما يلي : « حزب البعث حزب انقلابي يؤمن بأن اهدافه الرئيسية في بعث القومية العربية وبناء الاشتراكية لا يمكن ان تتم الا عن طريق الانقلاب والنضال . وان الاعتماد على التطور البطيء والاكتفاء بالاصلاح الجزئي السطحي يهددان هذه الاهداف بالقفل والضياع . »

واستنادا الى ذلك وبجلاء كامل تبرز الفكرة المركزية لنشوء الحزب وهي فكرة الترابط العضوي المتكامل بين القومية والاشتراكية التي صاغها الحزب وانطلق في رسم سياسته ونضالاته بموجبها .

فالحزب ، عندما طرح الصلة العضوية بين القومية والاشتراكية في التاريخ العربي المعاصر ، انما قدم البديل بوجه الثنائية السائدة وهي ثنائية التعارض بين الدعوات القومية والدعوات الاشتراكية في مرحلة تاريخية مشخصة .

ومن هنا يجب التأكيد على حقيقة مهمة وهي ان حزب البعث العربي الاشتراكي في فترة التأسيس

(فترة الميلاد بالذات) كان يمتلك موضوعات (النتيجة المركبة) التي تجاوزت (الاطروحة) و (الطباقي) .  
او تجاوزت النقيضين (الدعوات القومية والدعوات الاشتراكية) رغم ان الدعوات هذه لم تكن في فترة الميلاد ، بل سبقت الحزب زمنيا في نشوئها السياسي .

ان الامتياز الذي حمله الحزب منذ ميلاده ، ازاء حركات سياسية اسبق منه ، من حيث تجاوزه اياها ، قد وضع الحزب على الطريق التاريخي الصائب الذي سمح له بأحداث تغييرات ثورية في الواقع العربي قبل سواه من الحركات القومية او الاحزاب الاشتراكية .

وبمراجعة عاجلة للخريطة الفكرية والسياسية للحركات والاحزاب الموجودة في فترة تاسيس الحزب يتضح ما يلي :

١ - ان الافكار القومية حينذاك لم تركز على مضمون اشتراكي او ثوري تقدمي . بل ناصبت الاشتراكية العداء في الغالب ، لذلك لم تكتسب المفزى الجماهيري ولم تستطع رسم ملامح العملية الجماهيرية وتصوراتها .

٢ - ان الافكار الاشتراكية لم تتوصل الى تحديد علمي صائب للمسألة القومية العربية ،

معبرة عن عجزها عن رسم ملامح العملية الثورية  
القومية الاشتراكية .

٣ - ان الافكار القومية تأثرت بمستويات  
محددة بالطرح القومي - الفاشي الذي كان من اخطر  
معطيات النازية والجزء المتعنصر في العقل الاوربي .

٤ - ان الافكار الاشتراكية اللاقومية ،  
تأثرت برودود الفعل الكوزموبولتيه « الاوربية » ضد  
( القومية - الفاشية ) ، مما حال دون استعدادها  
لاستيعاب المفزى التاريخي للمسألة القومية .

٥ - ان بعض الافكار الاشتراكية لم توفق  
في ادراك الصلة بين القومية والاممية ، فنسبت  
نفسها الى ( الاممية ) قبل ان تستوعب حقيقتها  
القومية .

٦ - ان الافكار القومية اذ استفرقت في  
الانعرالية القومية او في ما يمكن تسميته ب ( المحلية  
العربية ) ، فان الافكار الاشتراكية التحقت بمعطيات  
الاشتراكية العالمية ، التي كانت ولا تزال ثمرة من  
ثمار زمن ما بعد النضج القومي لبلدان أوربا .

وبمواجهة الافكار المذكورة وسواها ، شق  
حزب البعث العربي الاشتراكي لنفسه الطريق ،  
واضعا جماع كفي الفهم على وحدة العلاقة بين

القومية والاشتراكية ، على اعتبار ان الوحدة  
العلاقية المذكورة هي التي توفر الحلول الموحدة  
لمشكلات الامة العربية .

ان الامة العربية تعاني من التجزئة القومية  
التي اسهم في تكريسها التحالف الاستعماري  
والامبريالي مع القوى الطبقية المستغلة - بكسر  
الفين - . وقد اتحدت التجزئة القومية (+) الاحتلال  
الاجنبي ( ) والهيمنة الاستعمارية والامبريالية  
والصهيونية (+) الاستقلال الطبقي الداخلي ،  
مسببة للامة العربية اكبر نزع كياني لا مثيل له .  
وفي الوقت الذي تهيأ لاوربا ميلاد عصر الوحدات  
القومية انطلاقا من القرن الثامن عشر ، فان الامة  
العربية التي كانت تقوم على قاعدة اولى للوحدة  
القومية قبل ثلاثة عشر قرنا وجدت نفسها امام  
اخطر التحديات التاريخية والمصرية . **اذ ان التفكك  
القومي هو الانحدار الشامل الذي تضمن بالاساس  
اسباب الانحدار الحضاري .**

ومن السمات الجوهرية لتجربة نشوء حزب  
البعث العربي الاشتراكي ، ان الطرح القومي يختلف  
جذريا عن الطرح القومي الاوربي بمعامله البورجوازية  
الاولى ، حيث كانت ( القومية ) الى حد ما تمثل  
مقولة عصر البورجوازية الصاعدة . فالتوافق بين

نشوء الوحدات القومية الاوربية الكبرى وبين نهوض  
البورجوازية ، قد دمج القومية في السياق الاوربي  
بالسمات البورجوازية وهيا لها طبقيا اجتماع عوامل  
الراسمالية الجديدة والعرقية بصورة حادة .

اما في السياق القومي العربي ، فان الطرح  
القومي تضمن اصلا الطرح الاشتراكي مستبعدا أي  
ملمح بورجوازي او عرقي ، وهذا يعني ان الحزب  
اذا كان قد تجاوز في ميلاده ، بعض الحركات  
والاحزاب الناشئة قبله على النطاق القومي ، فانه  
استطاع ايضا تجاوز المستوى الواطيء للتطور  
القومي العربي ، بالتلاحم مع الحقيقة الاشتراكية  
الذائعة في العالم وتجاوز البورجوازية الاوربية  
وبضاعتها .

وقد اكد الرفيق ميشيل عفلق القائد المؤسس  
ان : « تحقيق الاشتراكية في حياتنا شرط اساسي  
لبقاء امتنا ولأمكان تقدمها . واذا لم تعم الاشتراكية  
ولم تسع الى تحقيق العدل الاجتماعي لجميع الافراد  
ولم ينقلب الشعب العربي الى شعب منتج الى  
اقصى حدود الطاقة ، اذا لم يتحقق كل هذا يكون  
كل كلام عن حرية العرب واستقلالهم ضربا من اللغو  
ونوعا من التضليل . » (١)

---

(١) في سبيل البحث - العمال والاشتراكية ص ٢١٤ .

بمعنى ان وحدة العلاقة بين القومية والاشتراكية انطلقت في تصور الحزب الاساسي باعلى اشكالها . فـ « القومية التي هي الفيرة على مصلحة الامة » والاشتراكية تكاد ان تكون شيئا واحدا . ان مصلحة القوميه وبقاء الامة ومجراتها للامم الراقية وصمودها في تيار التنافس بين الدول متوقف على تحقيق الاشتراكية . « (٢) وفي واقع طرح المذكور يكمن بعد خطر اساسي مفاده ان اتوجه القومي الصحيح ينبغي ان يكون اشتراكيا . وان الاشتراكية في التطبيق الصحيح هي وعى كامل بمصلحة الامة . فالقومية والاشتراكية تعنيان شيئا واحدا » . كما يرى القائد المؤسس ميشيل عفلق . وهما متضمنان . الواحد في الآخر .

وفي رحاب النظرة الكلية : (القومية الاشراكية للحزب ) ومنذ التأسيس برزت حقائق اساسية . من ضمنها :

١ - ان الحزب استوعب جميع ظواهر التجزئة بالمعنى الاجتماعي لها . والتجزئة ليست خرائط منفصلة . بل هي عمليا تفكيك قوة الجماهير العربية داخل اقطار متعددة من جهة . وتجزئة طبقية من جهة اخرى .

---

(٢) المصدر نفسه

والعمال والفلاحون العرب هم قطب طبيعي في الحركة الاجتماعية ، وهم في الوقت ذاته مورتون في عدة أقطار عربية . مما يفترض من ناحية منهجية علمية دراسة واستيعاب الواقع الاجتماعي ، أو بالتحديد التركيب الاجتماعي العربي بكافة ظواهره : قوميا وطبقيا .

ان تحليل التركيبة الاجتماعية تحليلا علميا شموليا هو الضمانة المركزية لعدم الانسياق في تحليلات جزئية منفصلة .

٢ - ان الاستيعاب الكلي لمشكلات الحركة الاجتماعية العربية ، يقود الى استيعاب الحلول الكليه ايضا والى تحديد آفاق عملية التطور الاجتماعي للجماهير العربية بأسرها . وقدم حرب البعث العربي الاشتراكي ، ومن خلال شموليه النظرة فهما جريئا ورائدا في الصلة بين الاشتراكية وعملية تطور القطر العربي الواحد ، بل ان الحزب هو اول حركة اشتراكية حسمت تحديدها في استحالة بناء الاشتراكية بمداهها الكامل في قطر عربي واحد . وان الامكانية التاريخية لعملية التطور في القطر العربي الواحد تدخل في عملية التحضير القومي الاشتراكي اي في التمهيد لبناء تجربة وحدوية اشتراكية واکزة .

وقد اكد الرفيق ميشيل عفلق ذلك بوضوح .  
 « ... اشراكينا هي الاشتراكية التي تحتاج الى  
 نضل الشعب العربي بكامله لتحقيق ، وتحتاج الى  
 الوطن العربي بكامله كمجال للتطبيق . فلم نؤمن في  
 يوم من الايام بإمكان تحقيق اشتراكية صحيحة  
 في قطر واحد ، وان كنا نعمل دوما للتمهيد لهذه  
 الاشتراكية بتحقيق خطوات في كل قطر . في حين  
 ان الحركة الشيوعية لانها لم تنظر الى الامة العربيه  
 كوحدة ، فانها وقعت نظريا على الاقل ، في تناقض  
 عندما تعد الناس بأقامة نظام اشتراكي في قطر صغير  
 ليس فيه صناعة ولا مقومات اقتصاديه  
 كفه ... » (٢)

٣ - سلك الحزب ، وفقا لوحدة التصورات  
 العمومية الاشتراكية ، الطريق الثوري ، محسدا  
 بدت ، وعلى نحو عملي ، قيادة عملية الصراع  
 الطعي لا بطواهرها السميطة ، بل بنتائجها  
 الاساسية .

وهنا لابد من الاشارة الى مفارقة غير اعتيادية  
 في الواقع العربي وهي ان الاحزاب الاشتراكية التي  
 اولت المسألة الطبقيّة اهتمامها الجوهري من وجهة  
 نظر ( اشتراكية وعملية ) انتهجت لعدة احيان

(٢) في سبيل البعث ( استئلة واجوبة عام ١٩٥٧ ) ص ٢٤٩

طريق تجنب احدام الصراع الطبقي ، بأحيارها  
الاسلوب الاصلاحى - الفاهمى ، والتسويات  
الطبقية الوطنية .

بينما قاد حزب البعث العربى الاشتراكى  
عملية الصراع الطبقي بأبعادها وتجلياتها السياسية  
البارزة ، رغم انه «متهم !» - خطأ - بالتقصير  
فى المسألة الطبقية ، ان حزب البعث العربى  
الاشتراكى رفض المنطق الاصلاحى والتسويات  
والمهادنات الطبقية ، مقترنه بأسمه عمليات تفجير  
ثورى كبرى ، هدفت الى تحقيق قمة النظرة  
الطبقية ( والهدف الطبقي ) ب : تسلم السلطة  
الثورية .

وحيث ان انظمة الحكم باشكالها الملكة  
والدكتاتورية والرجعية ذروة التعبير والتجسيد  
للوابع الطبقي من طرفه المستغل - بكسر الفين -  
فان النضال من اجل اسقاط الانظمة المذكورة يمثل  
الفياده الصائبة للعملية الطبقية ، وان اى نضال  
اجتماعى لم يرتفع الى مستوى النضال من اجل  
اسقاط تلك الانظمة ، هو نضال مطلبى وطنى ناقص ،  
بالعرف الطبقي - الاشتراكى .

**بناء على ذلك فان حزب البعث العربى  
الاشتراكى فى تصديه الثورى للحكم الملكى - الرجعى**

في القطر العراقي ، وللحكم القاسمي الدكتاتوري وللحكم العارفي الرجعي ، خاض غمار عملية الصراع الطبقي من اعلى صورها وواجهها ، مختزلا مسافات التحرك التاريخي ، الذي سيظل بطيئا حتما فيما اذا ظل مقترنا بالنشاط الوطني - الاصلاحى القائم على التفاهم الطبقي الذي اعتمدته برامج قوى سياسية وطنية اخرى ، لفترات من الزمن .

ويخطيء من يتصور ان وراء كل عمية كهافية بورية لحرب البعث العربي الاشتراكي منذ التأسيس مفزى قومي منفرد . بل يجب استخلاص المفزى الطبقي الذي يشكل والمفزى القومي حقيقة واحدة .

٤ - اولى الحزب اهتماما خاصا لصله الحرية بالاشتراكية مستفيدا من الخلل الذي تركته بعض التطبيقات الاشتراكية المتجاهلة لبعض الشروط الاساسية لحرية الفرد . ان الاشتراكية في حالة نقص في مستوى الحرية تجنح الى البيروقراطية او بالمحدد بيروقراطية الدولة الاشتراكية ، التي سرعان ما تلتف حول الاسس الاشتراكية وتهجم عليها تدريجيا .

ولذلك فان الاشتراكية اذ تنجز هندسة التكوين الاجتماعى - الاقتصادى بانهاء الاستغلال الطبقي بكافة مظاهره ، فان الحرية هي الضرورة

الحاسمة في الحفاظ على الروح الاشتراكية .

مما يترتب على الاشتراكية العناية الكاملة بالعلاقة بين الفرد والمجتمع بضوء عدم التفريط بكائنية الانسان بأسم بطش الجماعة والمصالح العليا .

وتحمل الاشتراكية بالضرورة تطوراً متواصلاً في منحها الديمقراطية ، وبالاخص في ميادين المعرفة والثقافة والفنون والآداب والحريات الشخصية الايجابية وقد ايان الرفيق ميشيل عفلق ابانه غنية بالدلالة عن اهمية الحرية في الاشتراكية قائلاً : « الاشتراكية التي ننادي بها والتي تنادي بها شعوب كثيرة : اشتراكية حية واقعية غير مصطنعة لا تريد ان تبدل مرضاً بمرض ولا تريد ان تقضي على صنم الرأسمالية لتقيم مقابله صنم المجتمع الذي يستعبد الافراد ويقتل فيهم الاندفاعات الخيرة . فهذه هي الاشتراكية التي تعتبر الانسان كما قلنا القيمة العليا وان يبقى دوماً مسيطراً على الاشياء التي خلقها وانه بالتالي يجب ان توجد تلك الصيغة الحقيقية الحية الحكيمة التي تقضي على الاستغلال بكل اشكاله دون ان تقتل حرية الافراد . » (٤)

---

(٤) في سبيل البحث . نظرنا للرأسمالية والصراع الطبقي ص ٢٢١ .

ان الاستهانة بكرامة الانسان (الفرد) تشكل خرقا كبيرا للكرامة الاجتماعية ، وهي بالنتيجة استهانة بكرامة المناضل في الحزب الثوري ، بمعنى انها تهدد حتما الحزب الثوري وحرية نشاطه وقدرته على التأثير ، وعادة ما تبدى النتائج ببطء بسبب هيمنة الارهاب المنظم ، ولكن حتمية النتائج تضع الارهاب المنظم امام مأزقه الذي لا مفر عنه .

٥ - ان التطبيق الاشتراكي للحزب يربط ربطاً جدلياً بين بعث التراث القومي للعرب وروح العصر . اذ لم يعد الجهل بالتراث القومي نقصاً في المعرفة ، بل تعدى ذلك الى نفي الهوية الاشتراكية عن ( الاشتراكي ) المتجاهل للتراث القومي . ان التراث العربي الحي يقدم اسلحة ماضية للحماهيم ولل فرد في عملية الكفاح الشاق من اجل بناء الحياة الاشتراكية للعرب .

والذي يدلف الى الاشتراكية من خارج حدود تراثه القومي وعلى خشبة مستعارة ، ميثوس منه حتما .

كما ان الذي يدلف الى الاشتراكية بدون تفاعل مع حقائق العصر الاشتراكية والعلمية والحضارية ، وتحت خيمة الانكفاء على جزء من التراث القومي شريك لصاحبه في المؤسسة منه .

وحيث ان ( المعاصرة ) بالنسبة للحقيقة الاشتراكية للمناضل تعني فيما تعني تعريز النلاحم مع القوى الاشتراكية العلمية والتقدمية . فان بعث التراث القومي يعني احياء الاشتراكي والثوري والمتجدد والاصيل فيه .

وتحتل القيم الروحية الثورية ركنا منيعا في التراث القومي العربي .

مما يصح القول معه ان اى عزل بين النظرية الاشتراكية وتلك القيم الروحية الثورية يّودى الى اكسدة الاولى ( اى النظرية ) والتفريط بالثانية ( اى القيم ) .

## ٣ - موقع الطبقة العاملة والجماهير الكادحة في التجربة :

ما من شك ان المقياس الاساسي لعملية التطور الاجتماعى التقدمي رهن بالطابع الجماهيري لىلك العملية . وفي مجرى الانتقالات التقدمية لمراحل هذه العملية يكتسب الطابع الجماهيري تمايزا طبقيًا وثقافيا ملموساً . نظرا لان اى اتساع وتقدم وتجذر في الخطوة التقدمية للحركة الثورية يرافقه حتما ( قبل ومع وبعد ) تجذير للحركة الاجتماعية بالمعنى الطبقي والثقافي للتجذير .

ففي عموم السياق العريض للحركة الوطنية  
تتحد الطبقات والفئات الاجتماعية الوطنية ذات  
المصلحة المشتركة في التحرر والاستقلال السياسي ،  
من أجل إنهاء السيطرة الاستعمارية . وفي السياق  
الديمقراطي للحركة الوطنية يكتسب الاتحاد الشعبي  
للطبقات والفئات الوطنية بعدا أكبر لأرساء الحياة  
الوطنية على قواعد الاستقلال السياسي والتحرر  
الاقتصادي والإجراءات الديمقراطية وبمقدار ازدياد  
التوجه الديمقراطي - الشعبي فإن وزن الطبقة  
العاملة والجمهير الكادحة يأخذ بالازدياد فيما  
تساقط (أو تتراجع) شرائح اجتماعية معينة عن  
المسيرة الديمقراطية المتصاعدة ، بسبب مصالحها  
الطبقية المشخصة .

وبكلمة محددة ، أن موقع الطبقة العاملة  
والجمهير الكادحة المتحالفة عضويا معها ، هو الذي  
يلور الهوية الاشتراكية لعملية التطور الاجتماعي  
وآفاقها . وتفتحي النظرة الاشتراكية العلمية  
استيعاب الواقع الطبقي ومتغيراته بصورة منهجية  
علمية لا تقبل الطرح العمومي ، والإنشائية الشعبية  
الساذجة في عرض الأفكار .

ومؤكدنا كانت التركيبة الاجتماعية العربية  
فضفاضة - لفترات طويلة - وفي طريقها البطيء إلى

السلاحم بصورة بنى طبقية تامة النضج وموحدة على امتداد الرقعة العربية وهذا يعني انها انطوت على تكوينات طبقية وبنى واشكال وملامح اجتماعية متباينة من قطر عربي لآخر . وان البلور الطبقي اقومي الآخذ بالنقدم ، يظل بحاجة الى فترة زمنية ليست بالقصيرة ليرتكز على قاعدته المادية والسياسية . ورغم ما تخلقه الدوائر المتحركة للبنى الطبقية من تأثيرات على الرؤية الطبقية ، الا ان الحقيقة الاشتراكية تستلهم من التاريخ والسجارب الاشتراكية بالذات ، ما يعرر قوة الوصلة الطبقية لها .

لقد عبر حزب البعث العربي الاشتراكي عن مصالح الجماهير الكادحة ، التي جسدتها اشتراكيه الحزب باستمرار .

و في ايضاح تقدي مهم بدن فيه الرفق ميشيل علق الافكار المجردة والنزعة الانسانية العامة ، يؤكد **موقع الطبقة العاملة** في النضال العربي ، وماهية القوى الطبقية التي عمدت الى تشويه القضية ، ذاكرات : « لم يأت تفكيرنا الاشتراكي من الكتب ، من الافكار المجردة ، من النزعة الانسانية العامة ، النابعة من مجرد شعور بالشفقة ، وانما اتى من صميم الحاجة - اتى بدافع الحاجة

الحبوبة - لننقد امتنا من الغناء ، لأن معركة الأمة العربية مع مستعمراتها وأعدائها كانت وما تزال معركة بقاء أو فناء .

**فكان التفكير الاشتراكي وكان اكتشاف دور الطبقة العاملة العربية في هذه المرحلة التاريخية من حياتنا .** كانت القيادة التقليدية القديمة تسبغ على قومتنا صفاتها هي ، وروحها هي : صفات الطبقة المترفة وروح الطبقة الشائخة الهرمة ومظهر الفومسة المنطرسة السلبية التي لا تشعر بنفسها إلا إذا خاصمت غيرها - وكنا نشعر بأن هذا ليس حقيقة قضيا وليس حقيقة امتنا . وكان لابد أن نصل إلى مستوى يتناسب مع العصر الذي نعيش فيه .

ان المستوى الجديد الذي حاول جيل الشباب العربي في كل قطر ان يرفع اليه القضية العربية في المنهج والمغرب هو ان يضع هذه القضية في العصر الذي نعيش فيه . عصر العفائد والمذاهب الاجتماعية . (٥)

وفي المؤتمر القومي التاسع عام ١٩٦٨ جاء في الفقرة (ب) من تقرير استراتيجية المرحلة ما يؤكد المنطق الاشتراكي للحزب بطرح طبقي لا لبس فيه :

(٥) من حديث في الدار البيضاء ، - ايار ١٩٦٠ .

« ب - يجب ان يعرف بشكل حازم ونهائي ان حزب البعث هو حزب الطبقة الكادحة ، وان مصلحة هذه الطبقة هي التي تقرر اولوية الصراع مع الاستعمار والصهيونية في هذه المرحلة . »

كما ورد في الفقرة (ج) ما يلي : « ان اقامة التوازن بين اشكال الصراع المختلفة وخاصة ما بين النضال القومي والصراع الطبقي هو امر حتمي في الظروف التي تهدد مصير الامة ويجب ان يكون هدفه ادخار قوى الامة المادية والبشرية جميعها والافادة منها لمواجهة العدو الاول في هذه المرحلة .  
الا ان هذا التوازن يجب ان يتم دوما لمصلحة الطبقة الكادحة في الوطن العربي . »

ان تقييم الدور التاريخي للطبقة العاملة بضوء نظرية ( الوحدة والحرية والاشتراكية ) حري عبر النضال البعثي العربي الاشتراكي ضد شبه الاقطاع والبرجوازية الكبيرة المرتبطة مصالحها بالمصالح الاستعمارية والامبريالية .

وعندما اعلن الحزب برؤية اشتراكية علمية ثابتة عن انتهاء مرحلة قيادة البورجوازية الصغيرة لحركة التحرر الوطني العربية ، بعد الخامس من حزيران عام ١٩٦٨ ، اما اغنى الفهم الطبقي المتكامل للمسألة القومية من خلال التشديد على المكانة

الطليعية للطبقة العاملة والجمهير الكادحة في الكفاح القومي المعاصر ، ومن أجل : « تحقيق الالتحام الكامل بين بنية الحزب وبين الطبقة العاملة ، على المستويين الفكري والتنظيمي . » (٦)

وقد أكد الرفيق ميشيل عفلق قضية حاسمة تضاف الى القضية المركزية المشار اليها في حديثه السابق عن : « التفكير الاشتراكي واكتشاف دور الطبقة العاملة العربية . . . » وهي تتعلق بتركيب الحزب وسيره قائلا : « لن نطمئن على سلامة تركيب حزنا وسير قيادتنا اذالم تكن الطبقة العاملة والطبقة الكادحة بالاجمال هي الاكثرية المسيرة الموجهة لهذا الحزب . لان فيها الضمانة ولان مصلحتها هي في ان يبقى سير الحزب ثوريا محافظا على المبادئ ، امينا على الاهداف لا يساوم ولا ينحرف ولا يرضى بالاهداف القريبة السهلة . » (٧) و « لا يمكن ان نكون اشتراكيين ، ان ندعي الاشتراكية ، وان نبقى دور الطبقة العاملة محدودا ، مراقبا وان ننظر اليها وكأننا لسنا منها وليست منا .

---

(٦) الدكتور الياس فرح ، من تطور الفكر الاشتراكي للبحث ص ٩٢ ، استراتيجية المؤتمر القومي التاسع والعاشر ( استراتيجية العمل الحزبي ) .

(٧) نقطة البداية ص ١٢٢

نحن جزء من الطبقة العاملة. الاشتراكيون الصادقون يعتبرون انفسهم جزءا من الطبقة العاملة . الحكم الاشتراكي هو الحكم الذي تقوده الطبقة العاملة ، ينظر الى امكانياتها في المستقبل ، اكثر مما ينظر الى نواقصها في الحاضر ، ينظر الى ما يمكن ان تعطيه وما يمكن ان تخلقه وتبدعه في حياة الامة وفي معركة المصير . « (أ)

## ٤ - ثورة ١٧-٣٠ تموز والتطبيقات الحية :

ان اشتراكية حزب البعث العربي الاشتراكي التي تسورت عبر مؤتمراته القومية ، اتاحت امام حكم الحزب في القطرين السوري والعراقي بعد ٨ شباط و ٨ اذار ١٩٦٣ امكانات جيدة لمواصلة السير في تحقيق مهمات التحرر القومي والتحرر الاجتماعي .

ومثلما استرشدت التطبيقات التقديمية بمبادئ الحزب الاشتراكية ، فإن اشتراكية الحزب اغنت من تجربتي حكمه في سوريا والعراق ، وقد تهيأ لثورة ١٧ - ٣٠ تموز ١٩٦٨ ان تكون ثمرة الاغناء المتبادل بين المبادئ القومية الاشتراكية للحزب ، والتطبيقات الثورية الحية .

(أ) نقطة البداية ص ١٣٢

أي أن خبرة الحزب القومية الكفاحية قد تحولت إلى محصلة هائلة بيد الحزب في القطر العراقي عام ١٩٦٨ .

ودخلت التجربة النظرية الاشتراكية لحزب البعث العربي الاشتراكي ، في القطر العراقي ميدان التطبيق الخلاق ، وبضوء استيعاب مجمل تجارب وخبرات الحزب في السنين السابقة والكائنة بين ١٩٤٧ - ١٩٦٨ .

إن التجربة الثورية الديمقراطية التي يقودها الحزب في القطر العراقي تعطي صورة واضحة عن سياسة الحزب القومية والاشتراكية .

وبقدر ما يتعلق الأمر بالتطبيق الاشتراكي .  
نناول المواقف العملية الآتية لثورة ١٧ - ٣٠ تموز :

أ - أولت الثورة اهتماما نظريا وتطبيقا متميزا للطبقة العاملة والجماهير الكادحة ودورها الطبيعي في عملية التعبير الثوري للدولة والمجتمع .  
وفي تصريح له لمجلة ( وعي العمال ) لسان حال الاتحاد العام لنقابات العمال في القطر العراقي ، وصف الرفيق احمد حسن البكر أمين سر القيادة القطرية للحزب رئيس الجمهورية العراقية الطبقة العاملة بأنها « الركن الرئيسي من أركان تحالف

**الطبقات الكادحة والفئات الثورية الواعية من المثقفين  
والجنود والكسبة . » (٩) وقال : « على الطبقة  
العاملة ان تلعب دورا قياديا في مجتمع الثورة .  
وكل من يضع المراقيل امام الطبقة العاملة هو عدو  
الثورة . » (١٠)**

وفي مساء الاول من ايار عام ١٩٧٢ حث  
السيد الرئيس على : « التأكيد على مبدأ التحالف  
بين العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين من مدنيين  
وعسكريين للنهوض بأعباء المرحلة الراهنة وتعزيز  
دور الطبقة العاملة النضالي في الصراع ضد الرجعة  
وضد اعداء التقدم الاقتصادي والحضاري وسد  
محربي الانتاح الوطني ، وتعميق دورها في الكفاح  
التقدمي الانساني والمساهمة في نضال الشعب ضد  
العدو الامبريالي المشترك . »

ونحفظ للطبقة العاملة عمليا تشريعات  
ومكاسب تقدمية مهمة ، وتعاضمت الحركة النديبة  
العملالية الممثلة بالاتحاد العام لنقابات العمال في القطر  
الذي أصبح له وزن مسطور في تصريف شؤون الدولة  
والمجتمع .

---

(٩، ١٠) وعي العمال - العدد الاول - ١٢ نيسان ١٩٦٩ .

وفي الآتي خلاصة مركزة ببعض التشريعات  
العملية والقرارات والأنظمة والتعليمات التي تهم  
حقوق الطبقة العاملة :

- - قانون العمل رقم ١٥١ لسنة ١٩٧٠
- - القوانين المعدلة التي أدخلت على القانون  
الأصل وهي :

قانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٧٣

قانون رقم (٨٧) لسنة ١٩٧٣

قانون رقم (١١٠) لسنة ١٩٧٣

قانون رقم (١٠٠) لسنة ١٩٧٤

قانون رقم (١٦٩) لسنة ١٩٧٤

قانون رقم (٨١) لسنة ١٩٧٥

قانون رقم (١٦٣) لسنة ١٩٧٥

فقرات من قرار مجلس قيادة الثورة رقم  
(٢٦١) لسنة ١٩٧٥

- - كما صدرت أنظمة من قبل مجلس قيادة  
الثورة وتعليمات من قبل وزارة العمل تنص على  
وهي :

١ - نظام مكافأة وانضباط العمال رقم (١٩)  
لسنة ١٩٧٦ .

٢ - نظام وسام العمل رقم (٨) لسنة ١٩٧٥ .

٣ - تعليمات رقم (٢) لسنة ١٩٧٥ بشأن منح وسام العمل .

٤ - نظام ممارسة غير العراقيين العمل والمهن في العراق رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٣ .

٥ - تعليمات حول ممارسة العمال الاجانب العمل والمهن في العراق .

● - وصدرت قرارات وتعليمات للعمال تذكّر بعضها منها :

١ - قرار جدول ذوي المهن الحرفيه رقم ١٢٥

٢ - قرار الحد الادنى لاجور المهن العمالية الماهرة رقم (٧) لسنة ١٩٧٥

٣ - قرار قواعد الزيادات السنوية للعمال رقم (٢١) لسنة ١٩٧٥

٤ - قرار احتساب فترة الفصل السياسي لاغراض الترفيع والتقاعد بالنسبة لمنتسبي المؤسسات والشركات المؤممة رقم (٢١٦) .

٥ - قرار تخويل الادارات واصحاب العمل منح العمال اجازات اعتيادية من اجازاتهم المتراكمة رقم (١٥) لسنة ١٩٧٤ .

٦ - تعليمات رقم (١) لسنة ١٩٧٤ حول الحالات التي يجوز فيها منح العامل اجازة من اجازاته الاعتيادية لما قبل ١٩٧٣/٩/٢٤

٧ - قرار احتساب مدة الخدمة العمالية للعمال الذين يتم توظيفهم .

٨ - تعليمات وزارية بشأن احتساب الخدمة العملية لفرض الترفيع والعلاوة .

٩ - قرار رقم (٧٤٧) بشمول أعمال بمخصصات الزوجية والاطفال .

١٠ - تحديد اجور اعمال غير الماهرين وفقا لشهاداتهم المدرسية .

١١ - تعديل اجور العمال الماهرين من حملة اشهادات .

١٢ - وصدر قانون التقاعد والضمان الاجتماعي بعمال رقم ٢٩ لسنة ١٩٧١

وقد شمل القانون :

— تقاعد الشيخوخة

— تقاعد الخلف

— تقاعد العطل

— تقاعد الاصابة

— تقاعد العجز الكلي  
— تقاعد العجز الجزئي

● — أدخلت قوانين تعديلية على قانون التقاعد والضمان الاجتماعي هي :

١ — قانون رقم (١٥٥) لسنة ١٩٧١ (حول جواز ضم وإضافة الخدمة غير المضمونة الى الخدمة المضمونة) .

٢ — قانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٧٣ (حول كيفية تعيين رئيس واعضاء مجلس اداره مؤسسة النفاذ والضمان الاجتماعي) .

٣ — قانون رقم (٦٦) لسنة ١٩٧٣ (تعديل مواد متفرقة) .

٤ — قانون رقم (٣٧) لسنة ١٩٧٥ (حول تثبيت سن العامل) .

٥ — قانون رقم (٦٦) لسنة ١٩٧٥ (حول جواز مراجعة خلف المضمون او احد اقاربه بانسابة عنه او اذا كان مريضا) .

● — وصدرت قرارات تقاعدية لمجلس قيادة الثورة :

١ — البند الثاني من القرار رقم (٩٨) لسنة ١٩٧٤ (حول اضافة ثلاثة دنائير للعمال المتقاعدين) .

٢ - قانون احتساب خدمة موظفي الشركة العراقية للعمليات التشغيلية الذين كانوا عمالا قبل التأميم خدمة تقاعدية برقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٤ .

٣ - حقوق تقاعدية برقم (١٠٢٦) لسنة ١٩٧٤ .  
٤ - حقوق تقاعدية برقم (٦٢٨) لسنة ١٩٧٢ .

٥ - قرار رقم ٢٦١ لسنة ١٩٧٥ (تعديل مواد متفرقة في قانون العمل وتقاعد العمال)

٦ - قرار رقم ٢٧٤ لسنة ١٩٧٥ (حول شمول العمال الذين يعملون في المشاريع التي تستخدم عشرة عمال فأكثر بالضمان)

٧ - قرار رقم ٢٩٢ لسنة ١٩٧٦ (حول شمول العمال العراقيين في الخارج بفرع التقاعد من قانون الضمان الاجتماعي الناقل)

٨ - قرار رقم ٦١٩ لسنة ١٩٧٦ (حول تمديد السنوات الخمسة الواردة في قانون التقاعد سنة اخرى لفرض شمول العامل الواحد به) .

٩ - قرار رقم ٩٤٠ لسنة ١٩٧٦ (حول تخصيص راتب تقاعدي للمستخدم المصاب بعجز بصرف النظر عن مدة خدمته التقاعدية)

١٠ - قرار رقم ١٧٦ لسنة ١٩٧٦ (حول تخصيص رواتب تقاعدية للمتقدين من العمال المضمونين في ظل قوانين الضمان السابقة ١٠)

١١ - قرار رقم ١١٨٢ لسنة ١٩٧٦ (حول جواز الاعتراض مجدداً على عدم ضم الخدمة غير المضمونة)

١٢ - تعليمات الضمان الصحي رقم (١) لسنة ١٩٧٤ .

ان التشريعات العمالية التقدمية المذكورة تشكل ارضية وطيدة لتطور الحقوق والمكاسب العمالية التي عززت مكانة الطبقة العاملة ودورها المتقدم في العملية الانتاجية وفي المشاركة في ادارة المؤسسات الانتاجية . وفي غضون السنوات المحدودة ( ١٩٦٨ - ١٩٧٧ ) تطورت الطبقة العاملة في القطر العراقي من حيث الحجم ومستوى المبادأة ، كما ترتفع الى مستوى الدور الطليعي لها في تادية مهمات التحويل الاشتراكي ، وبناء المجتمع الجديد .

وقد عبر الرفيق صدام حسين نائب امين سر القيادة القطرية للحزب نائب رئيس مجلس قيادة الثورة عن الصلة بين التحولات الاشتراكية ، وتطور دور الطبقة العاملة ، في الاجتماع الثاني عشر للمكتب

استعبدى للاتحاد العالمي لنوابات العمال المعمد  
ببغداد قائلا :

« نحن في هذا المكان وبعد مضي سبع سنوات  
على قيام ثورة تمور عام ١٩٦٨ بقيادة حزب البعث  
العربي الاشتراكي لابد من ان يمر بهذه الحففة . .  
لنؤكد بقوة ان مسالة الدور الذي تحتله الطبقة  
اعمله في الحياة الاجتماعية والاقتصادية  
والسياسية . الدور المتقدم والمتطور في بناء المجتمع  
الجديد وبناء التحولات الاشتراكية التي نناضل من  
اجلها . . مسالة حاسمة ليس بقدر صلة الامر  
بالحاجة الانية وانما بقدر صلة الامر بالفهم المبني  
لدور الطبقة العاملة وبقدر صلة الامر بالمنطلقات  
الاساسية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لباء  
المجتمع الجديد الحالي من الاستقلال على  
الاطلاق . . . » (١١)

ونظرا لتاريخية الطموح الاشتراكي واهمية  
تعاظم دور الطبقة العاملة في تجربة حزب البعث  
العربي الاشتراكي ، فان ما تحقق للطبقة العاملة ،  
من حيث حقوقها ودورها المنشود ، كان اقل من  
الطموح ، من وجهة نظر قيادة الحزب والثورة .  
قال الرفيق صدام حسين : « لكننا لابد من ان

---

(١١) صحيفة الجمهورية ١٩٧٥/٤/٢٥ .

تؤكد ان هذا الشوط الذي قطعته الطبقة العاملة وفي اطار الدور القيادي الذي يلعبه الحزب في المجمع لا زال اقل من الطموح . ولا رلتنا ناضل من اجل الطموح الذي يتصل اتصالا وثيقا لا ينقسم بالمبادئ التي اشرنا اليها . « (١٢) وحيث ان غالبية التجارب الوطنية في البلدان الآسيوية والافريقية ، والتي رفعت شعار الاشتراكية ، سقطت في « رأسمالية ادولة » او مقدماتها بشكل او بآخر ، بدرجه او بأخرى ، فإن الحزب اكد على ضرورة احتلال الطبقة العاملة مواقعها الفعالة في العملية الانتاجية في التخطيط والقيادة والتنفيذ ، كشرط جوهري من شروط تجنب الانزلاق الى رأسمالية الدولة ، وضمان المحتوى الاشتراكي وصيانة منطلقاته .

ولقد اشار التقرير السياسي للمؤتمر الفطري الثامن للحزب القائد والمنعقد بين الثامن والثاني عشر من كانون الثاني ١٩٧٤ الى : « ان تدابير سيطره الدولة على الصناعة وتوسيع القاعدة الصناعية في البلاد هي تدابير تقدمية مهمة . ولكنها لا تكون بالضرورة اشتراكية المحتوى والنتائج الا اذا احتلت الطبقة العاملة والعاملون في هذا القطاع . بجدارة وكفاءة حقيقتين مواقع فعالة في الانتاج ، وعلى اساس مبادئ

---

(١٢) نفس المصدر السابق .

المركية الديمقراطية .. وجرى تثقيف اشتراكي عميق وواسع النطاق بين صفوف العاملين ... »

**وتحققت للفلاحين مكاسب تقدمية اساسية**  
بعد تشريع مجلس قيادة الثورة لقانون الاصلاح الزراعي رقم (١١٧) لعام ١٩٧٠ ، حيث تم بموجبه تحرير الفلاحين من الاستغلال ، بعد توزيع الارض واستثمارهم لها .

وصدرت جملة من القرارات النورية التي تصمت تأمين مكاسب ملموسة للمواطنين في سياق رفع القدرة الشرائية والارتفاع بمستوى الحياة الاجتماعية للعائلة .

وفد رافق ارتفاع مستوى الدخل القومي ، ارتفاع في نسبة الدخل الفردي ، وفي الآتي ببار مجز بذلك :

● — بلغت نسبة الزيادة في الدخل القومي بين عامي ١٩٦٨ (و) ١٩٧٥ (٣٤٦) وعشرين من المائة بالمائة .

● — مقدار نسبة الزيادة في الدخل الفردي بين عامي ١٩٦٨ (و) ١٩٧٥ بلغ (٢٤٨) بالمائة .

● — نسبة الزيادة في متوسط دخل الفرد في سنة ١٩٧٥ بلغت (٢٣٧) واثنين من المائة بالمائة قياسا الى متوسط دخل الفرد في عام ١٩٦٨ .

● - وبعمامة ان متوسط نسبة الزيادة السنوية للدخل الفردي بين عامي ١٩٦٨ (و) ١٩٧٥ بلغ حوالي (٢٥) واربعة من عشرة بالمائه .

وتوفر الدولة خدمات مجانية متعددة تدخل كعامل في زيادة دخل الفرد كما انها قدمت (اعانات) بلغت عام ١٩٧٥ (٧٠) مليونا و (٥٠٠) الف دينار .

ويقوم صندوق موازنة الاسعار بتحمل الخسائر الكبيرة الناشئة من فروقات الكلفة والسعر الذي يدفعه المستهلك . وقد تحملت ميزانية الدولة لعام ١٩٧٦ اكثر من (١٥٠) مليون دينار لدعم اسعار اعدد من المواد الاستهلاكية ، من ضمنها (٢٨) مليون دينار لدعم اسعار السكر ، وذلك لنجيب المواطنين تبعة التغيرات السعرية الحاصلة .

ب : انتهاج الثورة سياسة الاستقلال الاقتصادي الضمانة المركزية لصيانة الاستقلال السياسي . وقد انطلقت الثورة في نهجها الاقتصادي من حقيقتها ومطامحها الاشتراكية ، وبضوء اعداد الريف والمدينة على طريق البناء الانتقالي الاشتراكي بصورة متوازنة .

وتعتبر السياسة النفطية التي انتهجتها الثورة وحزبها القائد البعث العربي الاشتراكي علامة

أساسية كبرى في تاريخ التحرر الاقتصادي . ودحر  
الشركات الاحتكارية البترولية .

واستطاع الحزب . ولأول مرة بجسيد شعاره  
المجيد (نقط العرب للعرب) بضوء الذي أكدت عليه  
مقرارات المؤتمر القومي الثامن . والتي ورد فيها :  
« أن الهدف النهائي لاية سياسة بترولية عربية هو  
تأمين البترول العربي . » (١٢) و « أن تحقيق هذا  
الهدف هو جزء من استراتيجية الثورة العربية  
الهادفة الى تحرير الوطن العربي من الاستعمار  
وبصفه النظم الرجعية التابعة له . » (١٣)

● وفي حزيران من عام ١٩٧٢ صدر قرار  
بأميم شركة نفط العراق .

● وفي ١ آذار ١٩٧٣ تم تركيب شركات لفظ  
الاحتكارية وتحقيق الانتصار الوطني والقومي .

● وفي تشرين الاول ١٩٧٣ أصدر مجلس قيادة  
الثورة قانون رقم ٧٠ والقاضي بتأميم الحصر  
الشائعة العائدة لكل من شركة ستاندر اويل أوف  
نيوجرسي . وشركة موبيل أويل كورنوريشن  
الاميركيتين في شركة نفط البصرة .

(١٢، ١٤) حول سياسة التحول الاشتراكي لحزب البعث العربي  
الاشتراكي ص ( ٩٨-١٠٢ ) - عن تطور الفكر  
الاشتراكي للبعث ( الدكتور الياس فرح ) .

● وفي تشرين الاول ١٩٧٣ اصدر مجلس قيادة الثورة قانون رقم ٩٠ والقاضي بتأميم حصص هولندا من شركة نفط البصرة .

● وفي كانون الاول ١٩٧٣ صدر قانون رقم ١٠١ بتأميم حصص كولبنكيان .

● وفي كانون الاول ١٩٧٥ صدر قانون رقم ٢٠٠ بتأميم كافة الحصص الاجنبية المتبقية في شركة نفط البصرة .

بدلك اتاحت للقطر العراقي امكانات مادية واقتصادية كبرى لمباشرة تحقيق خطواته الاسفالية الاشتراكية في الزراعة والصناعة والنجارة على اساس احتلال القاعدة الصناعية موقعا قياديا حاسما .

ان قيادة الصناعة للانشطة الاقتصادية المتوازنة نابعة من كونها - أي الصناعة - محكومة بضرورة التنامي والاتساع وفقا لمقتضيات التقدم والتطور الحضاري ، وفي مجرى تطور الصناعة تنامي الطبقة العاملة وتتعاظم فعاليتها الاناجية والسياسية حتما .

وقد اشار التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن الى المكانة القيادية للصناعة بعمق ذاكرا : ( لا

يمكن الإنعزال الى طور التحويل الاشتراكي قبل ان تحتل القاعدة الصناعية موقعا قياديا وحاسما ، لا من حيث ما تحتله من رقعة فحسب ، وانما بما تقدمه من انتاج متعمد كما ونوعا وما تمثله من قاعدة مادية وتقنية متطورة . وفي الوقت نفسه علينا ان نذكر ان ميدان الصناعة يفترض ان يكون ، وهو كذلك في جميع التجارب الاشتراكية العالمية ، اول الميادين التي تسير باتجاه التحويل الاشتراكي واكثرها استعدادا له . واسهل ساحاته في ميدان الطبقي .» (١٥)

وسارت السياسة الصناعية للثورة على جاده :

(١) تعزيز مكانة القطاع الاشتراكي بـاعتباره القطاع القائد للنشاط الصناعي .

٢) بناء المشاريع الصناعية الكبرى التي تؤسس القاعدة المادية والتكنولوجية للتحويلات الاشتراكية .

وتاريخيا وضعت المشاريع النفطية والصناعية الكبرى القطر العراقي على طريق الحياة الجديدة

---

(١٥) التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن للحزب ( طبعة  
وفي العمل، ص ٢٢ ) .

والتطور الهائل في حقول التنمية محتواها وانفعا  
الاشتراكيين .

وفي ادناه عرض موجز بالمشاريع النفطية  
والغازية المنجزة بعد التأميم :

x - الخط الاسراتييجي الذي يوفر  
امكانات تسويق وتصدير النفط العراقي بمرحلة  
كاملة .

x - ميناء البكر وهو اضخم مشروع بحري  
في العالم من حيث سعة وطول الانابيب البحرية  
الموصلة بين البر والبحر .

x - انبوب النفط الخام العراقي-السرقي .

x - مصفى كركوك بطاقة تصميمية ٣٠ الف  
برميل يوميا .

x - اربعة معامل لانتاج الغاز في كل من  
بغداد والبصرة وكركوك والموصل .

x - معمل جديد للمعدات النفطية لانتاج  
اسطوانات الغاز والمبدلات الحرارية بمعدل (٢٥٠)  
الف اسطوانة سنويا .

x - بناء اسطول بحري لنقل النفط الخام .

x - بناء اسطول خاص لتزويد الطائرات  
بالوقود ونصب اربع محطات تعبئة اوتوماتيكية .

x - اضافة الى مشاريع تعطينه وعرضه  
اخرى عديدة .

وعلى صعيد المشاريع الصناعية الكبرى تم  
انجاز :

الاسمدة الكيماوية والورق والسكر والالات  
والمعدات الزراعية والسمنت والمعدات الكهربائية )  
ويجري الآن تنفيذ مشاريع استراتيجة  
دائمة هي مشاريع الحديد والصلب والمجمع  
البتروكيماوي ومشاريع الفوسفات والمواد  
الانشائية المختلفة .

اما في ميدان اعداد الريف للتحولات الزراعية  
الاشتراكية ، فان سياسة اثوره لم تنوقف في  
حدود تطبيق قانون الاصلاح الزراعي رقم ١١٧ عام  
١٩٧٠ . بل اتبعت الاسلوب الاشتراكي المتطور  
مرحليا باتجاه توسيع قطاع (التعاونيات الزراعية)  
و (المزارع الجماعية) و (مزارع الدولة) .

وبد بلغ عدد التعاونيات الزراعية في القطر  
(١/٥٢٧) تعاونية في مناطق الاصلاح الزراعي تعمل  
فيها (٢٥.٢٨٠) فلاح اضافة الى (١٦) تعاونية  
متخصصة و (٢.٦) تعاونيات مشتركة .

وبلغ عدد المزارع انجماعة ١٧٩١ مزرعة . كما  
بلغ عدد مزارع الدولة (٣٥) مزرعة .

ان محدودية نسبة التعاونيات الزراعية والمزارع الجماعية ومزارع الدولة ، تفيد بأن القطاع الزراعي لا يزال بحاجة الى توجيه عناية كبرى لقيادة العملية الزراعية وفقا للاعتبارات الاشتراكية للحزب القائد ، وتجاوز السمات الديمقراطية البورجوازية للاصلاح الزراعي .

اما على صعد تطبيق سياسة الحرب والثورة في الميدان التجاري ، فإن قيادة القطاع الاشتراكي للتجارة الخارجية واضحة من خلال وضع الثورة يدها على اكثر من ٨٥ / من التجارة الخارجية حصرها الاستيراد والتصدير لكثير من البصائع بالقطاع الاشتراكي ، بينما كانت حصة القطاع العام في التجارة الخارجية قبل الثورة ٤٣ / .

وتذلت اتسع نطاق القطاع الاشتراكي في التجارة الداخلية ، وازدادت اجهزة التسويق ومنفذ التوزيع والبيع المباشر والفروع . واخذت مؤسسات القطاع الاشتراكي تتعامل مباشرة مع المواطنين او من خلال (الوكلاء) الذين ازدادت اعدادهم بعد تفتيت الوكالات الكبيرة الى وكالات صغيرة . فلم تكن هناك قبل الثورة الا نسبة محدودة من الفروع ومعارض البيع المباشر للقطاع الاشتراكي .

اما بعد الثورة فقد اتسعت دائرة نشاط

مؤسسات القطاع الاشتراكي ، وفي نهاية تشرين الثاني ١٩٧٤ كان عدد القروع ومعارض البيع المباشر والوكلاء للقطاع التجاري (٥٤) فرعاً و (١٠٣) معارض و (٤٧٣٦٨) وكيل . وارتفعت هذه الأرقام في نهاية آذار ١٩٧٥ أي خلال أربعة أشهر فقط إلى (٧٠) فرعاً و (١٤٠) معرضاً للبيع المباشر مضافاً إليها (٨) مراكز للبيع و (٤٣) مخزناً للبيع تابعة للشركة العامة للسيارات ، كما بلغ عدد الوكلاء قرابة (٥٠) ألف وكيل .

أن سياسة الثورة في تعزيز الدور القيادي الحاسم للقطاع الاشتراكي للتجارتين الداخلية والخارجية ، جاء لتثبيت المنطلقات المادية للتحويل الاشتراكي في ميدان اقتصادي خطير هو الميدان التجاري .

وقد أكد التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن للحزب على أن ميدان التجارة الداخلية والخارجية كان أكثر ميادين الصراع التي خاضتها الثورة تعقيداً وتشابكاً ، وذلك بتشخيص خطر البورجوازية التجارية التي وصفها بأنها : « أكثر الطبقات الاجتماعية طفيلية وخطراً على الثورة وأكثرها تعويقاً لا للتحويلات الاشتراكية فحسب ، وإنما للتحويلات الوطنية والتقدمية أيضاً » (١٦) (١٧)

(١٦) التقرير السياسي ص ٢٢

ونظرا لان نسبة واسعة من الانفجارات المضادة لعملية التقدم الاجتماعي ، والديمقراطية في تجارب البلدان الوطنية المستقلة حديثا تحصل في الميدان التجاري ، فان بعض المهتمات الثورية ستظل على قدر فائق من الاهمية الساخنة وبالاخص ما يلي :

١ - تعزيز نهج القطاع الاشتراكي القائد في الميدان التجاري ، والتصدي لكافة تعبيرات وظواهر منطق رأسمالية الدولة التي قد تتبدى بشكل او بآخر .

٢ - تمكين القطاع الاشتراكي من تأمين حاجات المواطنين الاساسية بصورة مدروسة ومضمونة اقتصاديا وفنيا وزمنيا .

٣ - اليقظة ازاء التحالفات المشبوهة - ( العلنية او السرية ، المباشرة او غير المباشرة ) بين البورجوازية - التجارية واپيروقراطية اليمينية ، وبعض المسؤولين والموظفين المنتفعين والمأخوذين بسحر التبرجيز السريع المشبوه . وضرورة الحفاظ على استمرارية وضع الضوابط العلمية للحيلولة دون ذلك ، وبالاخص فيما يتعلق بالتطويرات الاشتراكية الحيوية للقطاع الاشتراكي ، اذ ان اي فشل في نشاط بعض مؤسسات القطاع الاشتراكي يجري استغلاله من قبل البورجوازية التجارية الجشعة لتحقيق هامش اوسع للتحرك المضاد .

**واولت الثورة اهتماما كبيرا للخدمات العامة**  
حيث : «ان تقديم اوسع الخدمات وافضلها لجماهير  
الشعب يتطلق في تقدير حزب البعث العربي  
الاشتراكي من اعتبارين رئيسيين اولهما اقتصادي  
يرتبط بدور القوى البشرية في عملية الانتاج  
الاجتماعي ، والثاني ينبثق من المضامين الاجتماعية  
لنظرية الحزب الاشتراكية التي تستوجب خدمة  
الجماهير وتأمين افضل مستويات المعيشة الممكنة  
لها في كل المجالات .» (١٧)

واستنادا الى ذلك اقدمت الثورة على تطوير  
اتفاق الخدمات الصحية والتعليمية والسكنية  
والكهربة وايصال الماء ، بما يلبي حاجات القرى  
والارباب والمدن ويوفر للجماهير الكادحة مقومات  
الحياة الصحيحة .

كما ان تشريع قانون رقم (٩٠) لسنة ١٩٧٥  
من قبل مجلس قيادة الثورة والذي ينص على  
مساواة المرأة بالرجل في الحقوق والالتزامات المالية  
والوظيفية ، قد وفر خطوة عريضة على طريق تحرر  
المرأة واطلاق الطاقات النسوية الخلاقة ، في مسيرة  
التقدم الاجتماعي والتحولات الاشتراكية .

---

(١٧) التقرير السياسي ، ص ٢٦

ج : بناء الدولة الاشتراكية الديمقراطية الشعبية كمقدمة ضرورية لبناء الاشتراكية وفقا لمنطلقات الحزب الوحدوية الاشتراكية .

وقد قطعت الثورة شوطا جيدا في اعادة بناء الدولة ، وتشوير اهم مراقبتها .

وستظل مهمة مواصلة تعزيز الطابع الديمقراطي الشعبي للدولة ، بفسوء الرؤية الاشتراكية للحزب على قدر حاسم من الاهمية ، وذلك لتعزيز المنطق الاشتراكي في الممارسات والوظائف الحكومية ، ولحسم أي تناقض ، لصالح الجماهير الكادحة ، فالدولة في العرف الاشتراكي يجب ان تكون اداة طبقية للجماهير الكادحة في تأمين السبل الكافية للتطبيق الاشتراكي في حدود مسؤولياتها المشخصة ، ان منزلقات رأسمالية للدولة ، او تبرجز الملاكات الحكومية السريع ، او التيبس البيروقراطي المذنب هي من حيث الواقع مخاطر كبرى على مسيرة البناء الانتقالي الاشتراكي ، وما من حل لهذه المخاطر الا بتعزيز الرؤية الاشتراكية ، وبناء الكادر الاشتراكي وتنشيط الممارسات الديمقراطية داخل دولته الدولة ، وبين الجماهير ودولتها ، في اطار ديومنا الرقابة الشعبية ، وفعاليتها .

وتتحد المنطلقات الاشتراكية مع التحديث

المستمر لاجهزة الدولة في اغناء المحتوى الاشتراكي  
والديمقراطي المستمر للدولة .

ولا شك ان الثقافة الحفيفية للجادة هي  
الطريق الى المعاصرة الصحيحة ، والحدثة المجدية .  
وليس اكثر اذى على الحدثة والمعاصرة من الانتقال  
من التخلف الريفي الى المعاصرة ، عبر التقليد الاعمى  
لدفعات الحضارة الغربية ، او عبر المظاهر الشكلية  
المفضوحة .

فقط ، ان الدرب العريض الممتد بين التراث  
القومي الثوري وروح العصر الاشتراكي ، هو الذي  
يستوعب كافة انتظورات الاشتراكية للمجتمع  
والفرد .

وما وقعت به بعض الدوائر الحكومية من  
استفراق في النزعة الاستهلاكية والنسرف  
البورجوازي المفضوح ، والمظهرية البائسة رغم  
صخب الوانها ، الا واحد من تعبيرات عدم القدرة  
على التوفيق الايجابي بين (الماضي) و (الحاضر) على  
صعيد نفسية الكادر الحكومي ، وكذلك من تعبيرات  
المهات وراء الاوستمراطية بزيها الغربي .

وقد انتهجت القيادة السياسية للحزب  
والثورة اسلوبا نفديا ثوريا مباشرا في ادانة الظواهر  
السلبية المذكورة والتصدي لها .

د : الاهتمام باشاعة الثقافة الاشتراكية ،  
من قبل الثورة ، وذلك لتسليح العمال والفلاحين  
والمثقفين اثنوريين عسكريين ومدنيين بالسلاح  
الايدولوجي في عملية البناء الاشتراكي بمراحلها  
المتلاحقة .

وقد وجه الحزب القائد جهودا اساسية في  
مضمار التوعية الاشتراكية ، ولا تزال اشاعة الفكر  
الاشتراكي والثقافة الاشتراكية مهمة ملحة وذات  
صفة دائمية متصاعدة الاهمية .

ولفكر الاشتراكي بعتبره دليل عمل للنبي  
ولجماهير . وبعتبره البوصلة التي تحدد الاتجاه  
في اعملية الانتاجية وفي مجمل اشطة الدولة . تقرر  
اى مدى كبير سلامة الاجراءات من الناحية  
لاشترائه .

ان الفكر الاشراكي العلمي للحرب ، هو  
مقياس حاسم للنضال والبناء . بمعنى ان من  
المستحيل انجاز مهمة اشتراكية من دون الفكر  
الاشتراكي الذي تتشبع به اذهان الكوادر العاملة  
في كافة ميادين الدولة والانتاج والعمل النقابي .

وبحكم ايلاء الحزب اهمية متميزة للوعي  
الاشتراكي والتثقيف الاشتراكي يجب تشديد  
النضال من اجل :

x - تعميق الوعي الاشتراكي العلمي السعيد  
عن العبارات المسطحة والعموميات و (الكيشات)  
ذات الصبغة الاشتراكية الشكلية .

x - الصدي الحازم للأفكار البورجوازية  
والبورجوازية الصغيرة ، والتخليطات الأيديولوجية ،  
والنحريبيه الفكرية الذاتية ، والالوهام التي تنصب  
نفسه - بسبب الجهل بالعلم الاشتراكي - بديلا  
عن حقائق الاشتراكية والعصر .

x الصدي للانعرالية الفكرية الجادة التي  
تحدرب التفاعل الفكري مع الفلسفات والافكار  
الاسرائكية والتقدمية سيما ان الجهلة الذين يعوزهم  
الاطلاع الضروري على افكار وفلسفات العصر  
يشهدون اسلحة الاتهام بوجه المثقفين الاشتراكيين .  
وبدلا من معالجة عقدة النقص الثقافية لديهم ،  
يعطون لانفسهم - باطلا - حق محاربه الفكر  
الاشتراكي الوجدوي .

ان الوعي الاشتراكي الصحيح يرفض التزمت  
الانعرالي الفكري ويؤكد على التفاعل الايجابي من  
اجل بناء فكري وروحي متكامل على الشخصية  
القومية ، يسمح بتفتحها وازدهارها وتفاعلها العالمي  
بجدارة وامانة .

x - التخلص من النظرات والممارسات التي

تفاعل مع الفكر الاشتراكي الوجودي كحاجة فيه  
مؤقته . او كجزء من الديكور العام للمسؤولية ،  
او للايهام بالتواصل مع الفكر الاشتراكي ارضاء  
لاعتبارات معينة .

ان الفكر الاشتراكي يجب ان يكون حقيقه  
المناضل الراسخة والفنية ، في العمل والسلوك ،  
وفي الحياة العامة ، وحتى في الوضع الشخصي  
الاعتيادي .

وهو ليس ماله للمذاكرة والاستظهار لحصة  
رمية معينة . تنهي بانهاء فترة الحصة .

x - تثبيت قيم وتقاليد في التعامل مع  
الفكر والثقافة ، بضوء ما تستحقه المعرفة الاشتراكية  
والمعرفة بعامة من شرف ، للتخلص من فارق  
النفوت بين التعامل مع الفكر والثقافة في البلدان  
المقدمة وبعض الاقطار العربية الوطنية التي احرزت  
مضمارا جيدا في هذا الميدان وبين تجريبية التعامل  
او عدم ارسائه على اسس وتقاليد بارزة .

ان تجربه القطر العراقي الديمقراطية الثورية  
المنهضة على طريق البناء الانتقالي الاشتراكي . هي  
تجربة طبيعية في الوطن العربي . وهذا يتيح لها  
النفوت على تجارب وطنية اخرى في تكريس تقاليد  
التعامل مع النشاط المرفي بمجمله .

هـ : ان انتهاج الثورة سياسة التحالف  
الاستراتيجي مع الاتحاد السوفيتي والبلدان  
الاشتراكية ، هو بلورة واقعية لاحدى اهم اسس  
وضرورات الثورة العالمية والمسيرة الاشتراكية لأمم  
وشعوب العالم .

وقد اكد حزب البعث العربي الاشتراكي على  
التحالف بين الثورة العربية والبلدان والقوى  
الاشتراكية بصورة مبدئية لا تقبل الدحض . بحكم  
هوسه الاشتراكية وإيمانه العميق بالمغزى الثوري  
والاشتراكي ، الهائل للتحالف .

وفي المؤتمر القومي العاشر اكد الحزب : ان  
حرص الثورة العربية على ان يكون تحالفها مع جميع  
اموى الاشتراكية تحالفا استراتيجيا يلزم كل نظام  
او حركة ثوريه تنتمي اليها . باقامة اعمق الصلات  
مع اندول الاشتراكية حتى يقطع الطريق على كل  
محاولة للتحالف الصهيوني - الاستعماري للنفاذ  
الى التحالف العربي الثوري مع الدول الاشتراكية .

هذا التحالف الذي يجب ان يمثل الوجه الاخر  
للانسانية ، وجه التقدم والعدالة والحضارة  
الانسانية الجديدة امام وجه الاستغلال الوحشي  
والعدوان والبربرية الجديدة الذي يمثله التحالف  
الصهيوني - الاستعماري . «

وقد التزمت الثورة في القطر العراقي بمسألة التحالف الاستراتيجي مع البلدان الاشتراكية التزاما عميفا نابعا من الايمان المبدئي بالمسؤوليات القومية والاشتراكية لها .

وجاء في التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن لحزب القائد : «لذلك فأن ثورتنا وهي جزء من هذه الثورة العالمية الشاملة لابد ان تلتقي مع الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية التي تمثل اكبر قواها ، وان تحالف اطراف هاتين الثورتين امر طبيعي وعلى هذا الاساس فأن الشعار الذي رفعه حزب البعث العربي الاشتراكي وثورة السابع عشر من تموز بالتحالف الاستراتيجي مع الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية هو شعار صحيح من الناحيتين المبدئية والعملية وهو نسجم مع مبادئ الحزب واهدافه ومع مهماته القومية في سبل تحقيق الوحدة والحرية والاشتراكية . كما ينسجم مع مصالح ومطامح الامة العربية ونضالها التحرري والتقدمي .» (١٨)

ونتيجة لهذا الفهم ، تم توقيع المعاهدة العراقية - السوفيتية في ٩ نيسان ١٩٧٢ .

---

(١٨) التقرير السياسي ص ٥٤ .

بعد الاستعراض المذكور لابد من التأكيد هنا على ان التحولات الديمقراطية الثورية على طريق الساء الاشتراكي المتواصل ، والمكاسب والمجزات التقدمية الكبرى التي احرزتها جماهير الشعب الداححة تأخذ مغزاها العميق في سياق السياسة العامة للثورة وحزبها القائد . وهي سياسة بنساء وتمتين وحدة الشعب الوطنية والديمقراطية ، والتي تشكل الجبهة الوطنية والقومية التقدمية والحل السلمي للقضية الكردية ركيزتها الكبرى .

فالجبهة الوطنية والحكم الذاتي ضمانتان اساسيتان من ضمانات صيانة النهج الاشتراكي لسورة . وهما يدخلان اصلا واساسا في اساس ومفومات وشروط التطبيق الاشتراكي دفعه الوحدوي الكبير .

## ● خاتمة :

وخلاصه الامر ان الشروط وامكانيات الدسيس الاشتراكي متوفرة في التجربة التي يقودها الحزب وهي :

١ - قيادة عملية البناء الثوري والاشتراكي من قبل الحزب .

٢ - تسليح الحزب القائد بالنظرية الاشتراكية .

٣ - تجسيد الحزب القائد للمصالح التاريخية للعمال والفلاحين والجماهير الكادحة والمثقلة . وتمثيله لها ايدولوجيا وتنظيميا وكفاحيا ، فهو منظم وقائد نضالاتها الطبقية والوحدوية .

٤ - قيادة الحزب للوحدة الوطنية لجماهير الشعب وتعزيز مكانة الجبهة الوطنية والقومية التقدمية ، والممارسات الديمقراطية وترسيخ تجربة الحكم الذاتي والحل الديمقراطي للمسألة القومية .

٥ - قيادة الحزب لعملية التحرير الجذري للجماهير الكادحة ، وتهييج الاقتصاد الوطني وتوسيع القاعدة الصناعية بالاتجاه الاشتراكي وتعزيز قيادة القطاع الاشتراكي ، واشاعة الاساليب الاشتراكية والديمقراطية في العمل .

٦ - تبني التحالف القومي الصلب مع الاحزاب والقوى والفصائل في حركة التحرر الوطني العربية على اساس وحدة المصير والاخوة الكفاحية المتينة .

٧ - التمسك بسياسة التحالف الاستراتيجي مع الاتحاد السوفيتي والبلدان والقوى الاشتراكية والوطنية في العالم .

٨ - استيعاب خصوصيات التطبيق  
الانتقالي الاشتراكي ومتطلباته ضمن السياسة  
القومية الثورية للقطر العراقي ، ومسؤولياته  
القومية المصرية الكبرى ، وفي مقدمتها التحرير  
الكامل لفلسطين والاراضي العربية المحتلة .

وان تشخيص المحاذير الواردة في التقرير  
السياسي يبرهن على قدرة لمحة فائقة في حساب  
كافة الاحتمالات والتوقعات وتهيئة الحلول الثورية  
الصائبة استرشادا بمنطلقات الحزب القومية  
الاشتراكية

رقم الايداع في المكتبة الوطنية ببغداد

٨٥٩ لسنة ١٩٧٧

دار الحرية للطباعة بغداد ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م